الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٦**

الثلاثاء ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر . . . . . (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/66/668/Add.14)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تماشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/668/Add.8، التي يبلغ الأمين العامُ بمقتضاها رئيسَ الجمعية بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/66/668/Add.13، سدد اليمن المبلغ اللازم لخفض متأخراته إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما كما ينبغي بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/66/668/Add.14؟

تقرر ذلك.

إعلان بشأن نتائج انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه على إثر اجتماعات متتالية عقدتها اللجان الرئيسية، قد انتُخِب هذا الصباح الممثلون التالية أسماؤهم رؤساء للجان الرئيسية الست التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين فهم بالتالي أعضاء في مكتب الجمعية لتلك الدورة: اللجنة الأولى، السيد ديسرا بيركايا ممثل إندونيسيا؛ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد نيلسون ميسون ممثل غابون؛ اللجنة الثانية، السيد جورج تالبوت ممثل غيانا؛ اللجنة الثالثة، السيد هنري ليونارد ماك – دونالد ممثل سورينام؛ اللجنة الخامسة، السيد ميغيل بيرغر ممثل ألمانيا؛ واللجنة السادسة، السيد يوري سيرغييف ممثل أوكرانيا.

أود أن أهنئ رؤساء اللجان الرئيسية الست للدورة السابعة والستين للجمعية العامة على انتخابهم.

بانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية الست والنواب الـ٢١ لرئيس دورة الجمعية العامة السابعة والستين، تكون هيئة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مكتب الجمعية العامة لدورتها السابعة والستين قد تم تشكيلها بالكامل وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(هـ) انتخاب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/66/873)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/66/873، التي يبلغ فيها الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة رئيس الجمعية العامة بأنه، وفقا للاتفاق المبرم بين أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية على تناوب العضوية في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما بينهم، تخلت بولندا عن مقعدها لصالح كرواتيا في آخر يوم قبل بداية الدورة الخامسة والأربعين للجنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ونتيجة لذلك، فقد نشأ شاغر، الأمر الذي يستوجب انتخاب عضو جديد لما تبقى من فترة عضوية بولندا، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهو اليوم الأول من الدورة الخامسة والأربعين للجنة.

وكما تعلم الجمعية، فإنه وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ينبغي إجراء جميع الانتخابات بالاقتراع السري ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. بيد أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية قاعدة، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم طلب كهذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعلن انتخاب كرواتيا عضوا في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لفترة عضوية تبدأ في اليوم الأول من الدورة الخامسة والأربعين للجنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتنتهي في اليوم الأخير قبل بداية الدورة التاسعة والأربعين للجنة، في عام ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

تقرير الأمين العام (A/66/889)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، حسبما أعلن في الجلستين العامتين ٩٧ و١٢٤، ستجري المناقشة بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ) في موعد لاحق يحدد فيما بعد.

يذكر الأعضاء أنه، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٣/٦٦ ألف في جلستها العامة الـ٩٧ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير، والقرار ٢٥٣/٦٦ باء في جلستها العامة الـ ١٢٤ المعقودة في ٣ آب/أغسطس. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية استمعت إلى تقرير شفوي من الأمين

العام، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٥٣/٦٦ ألف، في جلستها العامة ٩٩ المعقودة في ٢ آذار/مارس.

معروض على الجمعية الآن تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٣/٦٦ باء، المعمم في الوثيقة A/66/689.

(تكلم بالعربية)

بينما نجتمع اليوم في الجمعية العامة، مازال الملايين من السوريين يعيشون في حالة تشوبها درجة عالية من عدم اليقين والفزع بل يواجهون شبح الموت الذي يحوم فوقهم على أرض بلادهم. إن السوريين العزل يفرون يوميا من بيوتهم ومدنهم بحثا عن الأمن والمأوى في البلدان المجاورة. أما من لم يتمكنوا من مغادرة سوريا، فقد تقطعت بهم السبل وباتوا نازحين يأوون في المدارس والمباني العامة. وتقدر وكالات الأمم المتحدة اليوم أن نحو ٢,٥ مليون مواطن سوري في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وبينما نناقش اليوم الوضع في سوريا، فقد سقط آلاف القتلى من السوريين، معظمهم من النساء والأطفال، منذ بدء الانتفاضة في آذار/مارس من العام الماضي. ورغم قصارى الجهود التي ما برحت تبذلها الجمعية العامة وغيرها من المحافل، فما زالت تُرتكب أعمال القتل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا. فحكومة الرئيس بشار الأسد قد فشلت في توفير الحماية لمواطنيها. لا بل إنها عمدت، فوق ذلك،

إلى توجيه بنادقها إلى صدور أبناء شعبها في تجاهل تام للأعراف والالتزامات الدولية الملقاة على عاتقها.

إنني أكرر مجددا إدانتي القوية لأعمال العنف الوحشية في سوريا. وما زلت أحث بقوة كافة أطراف النزاع على وضع مصالح الشعب السوري أولا وعلى وضع كل الخلافات السياسية الأيديولوجية جانبا والعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

ومع احتدام القتال، تزايدت صعوبة الظروف التي تعمل خلالها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا واستعصى أكثر قيام البعثة بعملها بشكل كامل وصحيح في ظروف بات يصعب احتمالها، مما حدا بمجلس الأمن إلى استحداث مكتب اتصال لدعم الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة. ويشكل هذا القرار خطوة هامة وتوافقا بالغ الأهمية بالنسبة لضرورة الحفاظ على وجود الأمم المتحدة في دمشق.

ومنذ جلستنا الأخيرة في هذه القاعة في ٣ آب/أغسطس، جرى تعيين صاحب السعادة، السيد الأخضر الإبراهيمي، الدبلوماسي الذي يحظى بالاحترام على نطاق واسع، ممثلا خاصا مشتركا جديدا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن السيد الإبراهيمي سيتولى مهام المبعوث الخاص المشترك السابق كوفي عنان الذي بذل قصارى جهوده لتأمين وقف إطلاق النار ولتنفيذ خطة النقاط الست.

إنني لأود في هذا الصدد، أن أتوجه بالشكر للسيد الإبراهيمي لقبوله الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية التي تنطوي على تحد كبير، وقد أعربت له عن أطيب تمنياتي ودعمي الكامل له في هذه المهمة، وهو يستحق الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد اختارت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عدم البقاء صامتة في مواجهة هذه الأزمة وأعمال القتل والمذابح في سوريا. لقد اتخذتم قرارات هامة، وذات صلة في شباط/ فبراير، وحزيران/ يونيه، وآب/أغسطس تدين بقوة استمرار السلطات السورية في ارتكاب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لقد دعوتم الحكومة السورية بشكل متكرر إلى إنهاء أعمال القتل التي تمارسها ضد شعبها في سوريا، كما دعوتم إلى عملية سياسية شاملة يقودها السوريون وما زلتم على دعوتكم هذه.

إننا أحوج ما نكون اليوم إلى التحرك بشكل جدي وعلى الجمعية العامة القيام بكل ما يلزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة السوريين على التغلب على الاضطرابات السياسية الخطرة والخسائر الفادحة في الأرواح. ويجب أن تتوقف أعمال القتل الآن، يجب أن تتوقف المجازر فورا، ويجب وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويجب محاكمة مرتكبي هذه الفظائع.

إن ما صدر عنكم من استجابة وما أبديتموه من التزام في التعاطي مع الأزمة في سوريا إنما يعبر عن دور الجمعية العامة وفق ميثاق الأمم المتحدة، فالميثاق ينيط بالجمعية العامة اتخاذ الخطوات عند الضرورة لتعزيز وضمان السلام والأمن الدوليين، وقد بات ذلك أكثر ضرورة بسبب الطريق المسدود الذي وصل إليه مجلس الأمن، وافتقار المجلس للوحدة بين صفوف أعضائه. لقد أثبتت الجمعية العامة دورها وجدواها وشرعيتها في هذا الشأن.

وإنني أود الإشادة بالدول الأعضاء وأعضاء الوفود الموقرين في هذه الجمعية وأشكركم على ما قدمتموه لي من دعم بصفتي رئيسا للجمعية العامة في هذا الصدد.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لتقديم تقرير عن الحالة في سوريا، وتنفيذ القرار ٢٥٣/٦٦ باء، الذي اعتمد في ٣ آب/أغسطس.

هذه أول فرصة متاحة لنا للترحيب بالممثل الخاص الجديد المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي. وأنا أعلم أنه يعتمد على دعم الجمعية العامة الجماعي للاضطلاع بمهمته الصعبة. ونحن نرحب أيضا بتعيين السيد ناصر القدوة نائبا له.

لقد عدت للتو من إيران، حيث شاركت في مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز. لقد أجريت حوارا صريحا مع القيادة الايرانية بشأن عدد من المسائل الهامة، بما في ذلك الحالة في سوريا.

كما أجريت أيضا مناقشات معمقة مع السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والتقيت رئيس الوزراء السابق الحلقي ووزير الخارجية المعلم من سوريا. وشكرتهما على دعم الحكومة السورية لتعيين السيد الإبراهيمي، وناقشنا الحاجة إلى إنشاء مكتب اتصال صغير الآن، في الوقت الذي تنسحب فيه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

وأشكر كل البلدان التي ساهمت بموظفين. لقد عملوا بشجاعة وتفان في أكثر الظروف صعوبة وخطورة.

خلال وجودي في طهران، كررت مطالبتي الثابتة جميع الأطراف بوقف جميع أشكال العنف. يتعين على الحكومة على وجه الخصوص، وقف استخدامها للأسلحة الثقيلة. كما أعربت عن قلقي العميق إزاء الحالة الإنسانية، وأكدت على حاجة الحكومة السورية الملحة إلى أن تأذن للمزيد من المنظمات الإنسانية الدولية بالعمل معنا داخل البلد.

ينبغي لوكالات الأمم المتحدة توسيع وجودها في سوريا أيضا. إن الحالة الإنسانية خطيرة ومتدهورة، سواء في سوريا أو في البلدان المجاورة المتضررة من الأزمة. وتواصل المنظمات الإنسانية زيادة استجابتها في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، وفي البلدان المجاورة.

لكن نقص التمويل يعيقنا. ولم تمول خطة الاستجابة الإنسانية البالغ مقدارها ١٨٠ مليون دولار، سوى بالنصف. ولم تتلق بعض القطاعات الحيوية أي تمويل تقريبا، في حين أن الاحتياجات العامة آخذة في التزايد. وتتمثل الاحتياجات

الأكثر إلحاحا في المياه والصرف الصحي والمأوى والمواد الأساسية مثل البطانيات ومستلزمات النظافة، والمساعدة الطبية في حالات الطوارئ.

إن أكثر من ٢,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في سوريا، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون والعراقيون. وأكثر من ١,٢ مليون شخص مشردون داخل البلد. ويصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا والأردن ولبنان والعراق الآن إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٢٥ شخص وهم في ازدياد.

وقد فتحت تلك الحكومات حدودها بكل كرم، وقبلت القيام بمسؤوليتها عن توفير المأوى للاجئين. إنها في حاجة للدعم بشكل عاجل. في نهاية هذا الاسبوع تحديدا، زاد الأردن نداءه طلبا للتمويل، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة.

علينا أيضا أن نعترف بأن خطر العنف يمكن أن يمتد إلى البلدان المجاورة. إن الصراع يتوسع. وكلما طال أمده، أصبح احتواؤه أصعب، وزادت صعوبة إيجاد حل سياسي وأصبحت إعادة بناء البلد والاقتصاد أكثر مشقة.

هذا هو السياق الذي يضطلع فيه السيد الأخضر الإبراهيمي بمهامه. أشكره على تولي هذه المهمة. إنها صعبة لكنها ليست مستحيلة. حولكيينجح، فإنه بحاجة إلى توحد الجمعية العامة والدعم الفعلي لمساعدة الأطراف المتحاربة حتى تدرك أن الحل لن ياتي من خلال السلاح، ولكن من خلال الحوار الذي يحترم الحقوق والحريات المعترف بها عالميا، لجميع السوريين.

يجسد تقريري (A/66/889) الحالة لغاية ١٧ آب/أغسطس. وهي أسوأ بكثير اليوم. لقد شهدنا منذ ذلك الحين حالة أخرى من القتل الجماعي في بلدة داريا. ويتعين التحقيق في هذه الجريمة بالكامل وبشكل مستقل.

لقد أخذ الصراع منعطفا وحشيا بوجه خاص. تواصل القوات الحكومية السورية القصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان بالأسلحة الثقيلة والدبابات والعتاد الجوي. وصعدت جماعات المعارضة الأنشطة العسكرية. ويتحمل المدنيون وطأة أعمال العنف. حتى الأشخاص الذين ينتظرون دورهم من أجل الحصول على الخبز، قد هوجموا. وتر تقارير عن وقوع انتهاكات حقوق إنسان على نطاق واسع. ويخضع السجناء من كلا الجانبين لمعاملة قاسية وللتعذيب في كثير من الأحيان. وهناك تقارير مقلقة عن تنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة من جانب الطرفين.

ومن الواضح أن القوات الحكومية والمعارضة المسلحة لم تقم بحماية المدنيين واحترام قواعد القانون الإنساني الدولي.

يجب أن نضمن مساءلة أي شخص يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أيا كان الطرف الذي يسانده.

تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بكل ما في وسعهم داخل سوريا وخارجها. ولكن علينا أن نسأل إذا كنا قد قمنا بما فيه الكفاية، وفعلنا الشيء الصواب. وتقع المسؤولية الأساسية عن إنهاء الصراع على عاتق الطرفين، وعلى وجه الخصوص الحكومة. ولكننا، أيضا، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لايجاد السبل لمساعدة السوريين على إنهاء العنف وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية. يتعين طمأنة جميع مكونات المجتمع السوري الغني بتنوعه أن حقوقهم وحرياتهم سيتم احترامها. يجب تخفيف المخاوف من الانتقام الطائفي.

ولكن أولا، نحن بحاجة إلى تيسير وضع حد للقتال. إن استمرار عسكرة الصراع أمر مأساوي على نحو عميق وخطير للغاية. أناشد جميع الأطراف الخارجية، ولا سيما بلدان المنطقة، أن تفعل كل ما في وسعها لوضع حد لهذا الاتجاه. ولا يسهم مَن يقدمون الأسلحة إلى أي من الطرفين

إلا في مزيد من البؤس ومخاطر العواقب غير المقصودة مع اشتداد القتال وانتشاره. ولدى القادة في المنطقة دور رئيسي يؤدونه في تهيئة الظروف المُفضية إلى حل. أناشد أيضا مجلس الأمن والجمعية العامة أن يجدا أرضية مشتركة حتى نتمكن من مساعدة الشعب السوري على بدء رسم ملامح الطريق نحو انتقال سياسي سلمي وديمقراطي شامل للجميع حيث تكون الكلمة للسوريين أنفسهم.

لقد تم تقديم عدد من المبادرات في طهران من أجل إيجاد حل للصراع. وتلوح في الأفق مبادرات واجتماعات أخرى. ولكن يغيب عنها جميعها توحيد الجهود الذي له تأثير على أرض الواقع. كم شخصا آخر يجب أن يُقتل أو يُجرح أو تُدمَّر حياته لإقناع الرئيس الأسد ومستشاريه بتغيير المسار؟ كيف يمكننا إقناع الجماعات المسلحة بأن تحقيق مستقبل أفضل لا يكمن في القتال، ولكن في إرساء الأسس لإبرام عقد سياسي واجتماعي جديد يضمن الحرية والعدالة؟ كم طفلا آخر يجب أن يحضر جنازة والديه، وكم عدد الأباء والأمهات الذين يجب أن يبكوا في جنازات أبنائهم، قبل تتفق جميع الأطراف على إنهاء العنف والدمار؟

لقد انتظر الشعب السوري وقتا طويلا. والآن يجري إغراق المنطقة بأكملها بالديناميات المعقدة للصراع. لم يكن التوصل إلى حل هذه الأزمة قط سهلا، ولكنه أصبح أكثر تعقيدا مع مرور كل شهر. مرة أخرى أحث الحكومة والمعارضة المسلحة على التخلي عن الأنشطة العسكرية، والمشاركة في الحوار، وحماية المدنيين، والتقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وسوف تساعد الأمم المتحدة جميع الأطراف على إيجاد حل بديل لاستخدام القوة يكون بقيادة سورية. نحن ملتزمون بمساعدتهم، بدعم من المجتمع الدولي، على تحديد مسار يؤدي إلى طاولة المفاوضات والتحرك نحو نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتمتع الجميع فيه بحقوق متساوية. وسوف يساعد الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي على تسهيل التوصل لهذا الحل السياسي والانتقال، كما دعت إلى ذلك قرارات الجمعية ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية. وهو ما برح يعمل بجد فعلا، ويتشاور عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن. فبعد هذه الجلسة سوف يذهب إلى القاهرة لإجراء مزيد من المشاورات مع جامعة الدول العربية قبل الذهاب في أقرب وقت ممكن إلى دمشق.

إنني أناشد الأعضاء اليوم تقديم الدعم المتماسك والموحد لمهمته الصعبة والضرورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

كما ورد في رسالتي المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، فقد وجهت الدعوة إلى الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، للاشتراك في جلسة اليوم. وإذا لم يكن هناك اعتراض، ودون أن يشكل ذلك سابقة، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، للإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم حقا أن آتي إلى هذه الجمعية وأنا أعد للبدء في مهمتي الشاقة. أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة، وأنا ممتن جدا للأمين العام على ثقته ودعمه.

كما قال الأمين العام قد قال للتو، سوف أذهب في غضون أيام إلى القاهرة لأجتمع بالسيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، من أجل الإعراب له عن التقدير لثقته ولأسترشد بنصائحه وتوجيهاته كما استرشدت بنصائح وتوجيهات الامين العام.

لقد وصف الأمين العام للتو الحالة الخطيرة السائدة في سوريا اليوم. فقد دأبت على التدهور باستمرار. وعدد القتلى مذهل، ووصل التدمير إلى مستويات كارثية وأصبحت المعاناة هائلة. إنني أتطلع إلى زيارتي إلى دمشق في غضون أيام، وكذلك عندما يكون ذلك مفيدا وممكنا، إلى جميع البلدان التي هي في وضع يمكنها من المساعدة في جعل العملية السياسية بقيادة سورية حقيقة واقعة، تؤدي إلى انتقال يحترم التطلعات المشروعة لأبناء الشعب السوري وتمكنهم بشكل مستقل وديمقراطي من تحديد مستقبلهم.

وأبناء شعب سوريا هم الذين سيبنون مستقبلها وليس أي طرف آخر. إن الدعم من المجتمع الدولي لا غنى عنه وهو أمر عاجل جدا، لكنه لن يكون فعالا إلا إذا عمل الجميع في نفس الاتجاه. كما قلت للأمين العام قبل بضعة أيام، فإن نائبي السيد القدوة، وأعضاء فريقي لن يدخروا جهدا للانخراط في الجهد المشترك الرامي إلى تحقيق السلام لشعب سوريا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد وافقت بلادي سوريا على تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة، وأعلنت عن استعدادها الكامل للتعاون معه في سبيل إنجاح مساعيه التي تحدث عنها للتو بكل وضوح.

وفي هذا الإطار، أؤكد أن استقالة السيد كوفي عنان يجب ألا تكون سبباً للابتعاد عن خطة النقاط الست المعتمدة بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢). وندعو جميع الأطراف، العربية والإقليمية والدولية، التي لها تأثير ونفوذ على الجماعات المسلحة، لا سيما تلك الدول التي كانت قد رفضت استقبال كوفي عنان ورفضت التعاون معه، أو تلك الدول التي أدلى مسؤولوها بتصريحات سلبية هدامة بعد أيام من تولي السيد عنان لمهامَه، ندعو تلك الدول جميعاً إلى التعاون مع السيد الإبراهيمي، وذلك تطبيقاً للالتزامات التي يفرضها عليها قرار مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) الآنف الذكر وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

لقد تجاوبت الحكومة السورية مع المطالب الشعبية الإصلاحية المحقة، وتعاملت بانفتاح وإيجابية مع جميع المبادرات الهادفة إلى حل الأزمة الداخلية سلماً وسياسياً، بما في ذلك تطبيق خطة السيد كوفي عنان ذات النقاط الست، التي، للأسف، رأى البعض فيها نقطة واحدة تستحق التنفيذ، أو نصف نقطة، وأهملوا بقية الخطة.

ولقد قدمت سوريا لخطة السيد عنان كل الدعم، وتعاونت في إطارها مع بعثة المراقبين والفريق مود، ووفرت كل التسهيلات اللازمة لعملها ضمن حدود التفاهمات التي اتُفق عليها مع الأمم المتحدة والسيد كوفي عنان، وضمن حدود السيادة والاستقلال الوطني السوري، بما يحقق نجاح تطبيق العملية السياسية بقيادة سورية الذي أكد عليه مجلس الأمن في قراريه ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وهي العملية السياسية التي وصفها للتو كل من الأمين العام والسيد الأخضر الإبراهيمي. ثم رحبت سوريا رسميا بالبيان الختامي التوافقي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل في جنيف بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفقاً للبيان الصادر في حينه عن وزارة الخارجية السورية.

إن العمليات التي تقوم بها قوات حفظ النظام أو الجيش السوري منذ بداية الأزمة انطلقت من الواجب الملقى على عاتق الدولة، أي دولة كانت من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في حماية مدنييها والممتلكات العامة والخاصة ومكافحة الإرهاب

ووقف أعمال العنف. لقد بات واضحاً للجميع، حتى بالنسبة للسيد الأمين العام وكبار مسؤولي الأمانة العامة، ممن كانوا يترددون في البداية، كما تذكرون، في رؤية وجود أنشطة لجماعات مسلحة وجماعات إرهابية في الداخل السوري، بات واضحاً لهم جميعاً صِدقَ ما دأبت الحكومة السورية على نقله إلى عناية الدول الأعضاء من وجود جماعات مسلحة تقوم بأعمال إرهابية وتغذيها، للأسف، أطراف عربية وإقليمية ودولية باتت معروفة للجميع.

ومع ذلك فإنه لمن دواعي الأسف أن يُصار إلى الإشارة في أكثر من مناسبة إلى وضع هذه الجماعات على قدم المساواة مع حكومة سورية شرعية تحكم بلداً ذا سيادة وعضواً مؤسساً في هذه المنظمة الدولية ويكفل لها الميثاق والقانون الدولي واجباتها في حماية المجتمع السوري وحفظ أمنه واستقراره.

بالرغم من أن اتساع حجم الأعمال التخريبية يشكل تحدياً لأي حكومة من حكومات الدول الأعضاء، إضافة إلى تضافر تلك الأعمال التخريبية مع فرض حزم عقوبات شاملة لا سابق لها من قبل بعض الدول على سوريا، فإن الحكومة السورية تعي تماماً مسؤولياتها وواجباتها تجاه شعبها، حيث قامت بتسخير كل طاقاتها في سبيل إعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق الخدمية وتقديم المساعدات الطبية والغذائية والمالية، كما عملت على تنسيق الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية لتلبية احتياجات السكان المتضررين من الأحداث الراهنة. هذا إضافةً إلى تقديم جميع أشكال التسهيلات المطلوبة للجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، وذلك عبر تسهيل وصول الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أماكن وجود المتضررين، ومنها برنامج الأغذية العالمي، الذي يقوم بعمل محمود للغاية؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كان رئيسها اليوم في دمشق يلتقي به السيد الرئيس؛ ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، التي تقوم بأعمال جبارة على أرض الواقع، وكذلك عبر التعاون الكامل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مما أفضى إلى وضع خطة الاستجابة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة العاملة في سوريا.

في هذا الصدد، أشير إلى ما ذكره السيد الأمين العام من أن ضعف التمويل ما زال يشكل إحدى العقبات الأساسية التي تواجه خطة الاستجابة تلك، حيث إنّ مجمل المساهمات المقدمة لخطة الاستجابة الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لم تغطِّ حتى الآن أكثر من ٣٩ في المائة من المبلغ المطلوب، الذي لم تتبرع له أي من الدول العربية أو الإسلامية، في حين لم تتجاوز نسبة المساهمات المقدمة لخطة الاستجابة الخاصة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ٥٤ في المائة.

إننا نؤكد من جديد، ومن على هذا المنبر، استعداد سوريا التام وترحيبها الكامل بالتعاون مع كل جهد مخلص يهدف لتوفير المساعدات للمواطنين السوريين لأهداف إنسانية محضة، آخذين بعين الاعتبار أن الشعب السوري لم يكن يوما بحاجة إلى مساعدات من أحد قبل التدخل الخارجي السافر في شؤونه الداخلية، ذلك التدخل الفظ الذي يستهدف تدمير البنية التحتية في البلاد وتقويض منجزات الشعب السوري الاقتصادية والاجتماعية على مدى عقود من الزمن، فقد أضحى ١٣ مشفى خارج الخدمة من بين ٣٨ مشفى رئيسيا في البلاد وتم حرق ٧٠ في المائة من مصانع إنتاج الدواء في حلب وتم استهداف الكابل الرئيسي للاتصالات بين مدن دمشق وحمص وحماه وحلب ٢٠ مرة، علاوة على تدمير مئات المدارس ونهب المتاحف وتهجير السكان ونهب بيوتهم ودور عبادتهم. لا بل إن البعض، للأسف، من الشاذين عقليا ابتدع مؤخرا نوعا جديدا من الجهاد أسموه بجهاد الشهوات. وهو يقوم على أن يذهب أولئك المعتوهون أخلاقيا إلى مخيمات

اللاجئين السوريين كي يتزوجوا بالبنات السوريات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٤ و١٦ عاما، معتبرين أن ذلك هو شكل من أشكال الجهاد.

إنني أدعو، من على هذا المنبر، كل السوريين، كل إخواني من السوريين، إلى المشاركة في إعادة بناء ما دمرته الأزمة والمضي معا، جنبا إلى جنب، في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن، وطننا جميعا، وإلى بناء دولة القانون، تلك الدولة التي تفرض حقوقا وواجبات على الجميع، بما يحصن المواطن من آفات الفساد والمحسوبيات والمحاباة. ولكن كذلك بما يحصن الدولة من أعمال الخارجين على القانون. كل ذلك يقوم، بطبيعة الحال، على أسس من التسامح والمصالحة والثقة والعمل الوطني المشترك، بعيدا عن الوقوع في حبائل الأجندات التدخلية الخارجية.

علينا نحن جميعا كسوريين أن نتنبه إلى حقيقة أن الحل لا يمكن إلا أن يكون سوريا وعبر عملية سياسية سورية جامعة تلبي التطلعات المشروعة لجميع أبناء الوطن السوري الغالي، وذلك من خلال الحوار الوطني الشامل الذي يضم جميع السوريين المؤمنين به تحت سقف الوطن، وصولا إلى إقامة دولة ديمقراطية تعددية يتساوى فيها الجميع.

لقد نعمت سوريا بربيعها الحضاري الذي عبق على مدى آلاف السنين بأريج التعايش والتنوع والتسامح والعيش المشترك والدور الرائد. وبالرغم من هذا الفاصل في تاريخها، هذا الفاصل المؤلم الذي نحن بصدده اليوم، سيستمر هذا الربيع بفضل إرادة أبنائها وليس بفعل إرادة البترو – دولار الأصولي الوهابي السلفي المتطرف السائر في فلك الهيمنة الغربية على مقدرات البلاد وخياراتها السياسية.

ختاما، أرحب باسم حكومة بلادي مجددا بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في سوريا، وأؤكد أن سوريا منفتحة وملتزمة التزاما كاملا حيال مهمة السيد الإبراهيمي في سعيه للتوصل إلى وضع حد للعنف وإيجاد حل سياسي بقيادة سورية للأزمة الجارية في سوريا، وهو بالضبط ما ورد في خطة النقاط الست وما توافق عليه مجلس الأمن في قراريه ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢) وهو بالضبط ما يشكل صلب وثيقة جنيف (S/2012/523، المرفق). وأدعو في هذه المناسبة جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك المؤثرة تأثيرا مباشرا – ولا نسميها اليوم ولكنكم جميعا تعرفون من أقصد – على الأطراف الرافضة للحوار السياسي ووقف العنف، أدعوها، إلى أن تحذو حذو الحكومة السورية وتمد يد العون الجدي إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، متمنين له كل النجاح والتوفيق.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفصلة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦ باء بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية. ونرحب بالمبعوث الخاص المشترك الجديد للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، ونشكره على حضوره معنا اليوم وعلى بيانه.

بينما نواصل متابعة الوضع في سوريا عن كثب، هالتنا مجددا في الأيام القليلة الماضية أنباء وقوع عملية قتل جماعي أخرى للمدنيين، وهذه المرة في داريا بالقرب من دمشق، حيث قُتل أكثر من ٢٠٠ شخص. والبرازيل تدين وتشجب هذا العمل الشنيع من أعمال العنف واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا.

وبحسب تقرير الأمين العام (A/66/889)، تواصل الحكومة والمعارضة التصارع على إيجاد حل عسكري في سوريا انطلاقا من المنطق الخاطئ القائل بأن الأسلحة ستضمن النصر النهائي لأي منهما. والبرازيل تعرب عن عميق أسفها لإصرار الطرفين على سلوك درب الصراع المسلح، وتدعوهما – مرة أخرى – إلى وقف العنف فورا والدخول في مفاوضات فعالة.

ونؤكد مجددا أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للعنف وتهيئة الظروف المواتية لنجاح العملية السياسية. وفي المقابل، يجب على المعارضة المسلحة أن ترد بالمثل تماما. كما يتحمل المجتمع الدولي، بشكل عام، والأطراف الفاعلة الرئيسية، على وجه الخصوص، مسؤولية تاريخية وخطيرة لتجنب الإسهام بأي شكل من الأشكال في زيادة عسكرة الصراع.

وفي العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونضاعف الجهود لإضفاء الطابع العالمي عليها، أثار قلقنا بشدة ما علمناه قبل بضعة أسابيع عن تصريحات علنية بشأن احتمال لجوء سوريا لاستخدام الأسلحة الكيماوية. وقد أحطنا علما في وقت لاحق بالالتزام العلني الذي قطعته دمشق باحترام التزاماتها بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

بما أننا نشجب حيازة أي بلد من البلدان لأسلحة الدمار الشامل، فإننا نكرر دعوتنا الحكومة السورية إلى الإحجام عن استخدامها تحت أي ظرف من الظروف. ويشكل الأثر البارز فعلا للنزاع على جيران سوريا، وخصوصا لبنان، مصدر قلق متزايد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للحكومة اللبنانية فيما يخص جهودها الرامية إلى ضمان الاستقرار السياسي في البلد. كما يتعين إيلاء عناية عاجلة للحالة الإنسانية الآخذة في التدهور في سوريا والبلدان المجاورة.

يتعين على المجتمع الدولي أن يتحد لمساعدة الشعب السوري، فضلا عن البلدان التي تتقاسم عبء زيادة أعداد اللاجئين، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن والعراق. أعلنت البرازيل عن مساهمة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان. إننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والعديد من الحكومات للتخفيف من معاناة الشعب السوري. وينبغي حصر هذه الجهود بشكل صارم في المجال الإنساني، وتفادي اقترانها بإجراءات أو مبادرات سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية.

إننا نتمنى كل النجاح للسيد الإبراهيمي وندعمه بقوة في مهمته الصعبة. إن البرازيل تعتبر قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة ذات الصلة بشأن المسألة، فضلا عن البيان الختامي لمجموعة العمل، أساسا جيدا لسعيها لإقناع كل الأطراف بأنه لا يزال ثمة وقت من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): كما قيل، ”كلما أمعنا التدبر في الماضي، كنا أقدر على استشراف المستقبل“. هذه الحقيقة ماثلة اليوم في الجمعية العامة. قبل أن تدمر طائرات الأسد بوقت طويل المدن الرئيسية، وقبل أن يقتل الشبيحة أسرا بأكملها في منازلها، وقبل أن يصل عدد الوفيات بوقت طويل إلى أكثر من ٢٠ ٠٠٠، فإن مخاطر عدم التحرك كانت جلية. وكان واجب المجتمع الدولي واضحا منذ فترة طويلة. ولا يزال كذلك.

تمثل المذابح اليومية في سوريا النفس الأخير لنظام مستبد يحكم منذ أربعة عقود. عندما كان بشار الأسد يستعد للحصول على شهادة الثانوية، ارتكب أبوه مجزرة في حق عشرات الآلاف في حماة. بعد مرور سنوات على ذلك، سلم الأب إلى الإبن مفاتيح القصر الرئاسي للنظام، وآلة القتل. إننا نعلم ما يمثله هذا النظام. أنه لا يحترم حقوق الإنسان أو الكرامة الإنسانية. ولا يحترم الديمقراطية. ولا يحترم التعددية أو الحريات. إننا نرى أمام أعيننا، الوحشية والقسوة اللتين لا يتردد الأسد في أن يعامل شعبه بهما.

ذكرتني عبارات الممثل السوري التي قالها في وقت سابق، بقصة الرجل الذي قتل والديه وصاح بعد ذلك «أنا يتيم». لقد تجرأ على الوقوف في هذه القاعة، وطلب أموال من المجتمع الدولي لرعاية أشخاص تعتدي عليهم حكومته بوحشية بشكل

يومي. لقد حان الوقت لأن تصبح كل أصواتنا واضحة في الجمعية العامة. ليس لبشار الاسد سلطة أخلاقية للحكم. و لم تكن لديه قط. وبدأ الوقت ينفد منه.

يتمثل حلم إيران للمنطقة، في كابوس للشعب السوري. تشكل إيران المشكلة في سوريا، وليست الحل. إنها تزود كل يوم الأسد بوسائل القتل الجماعي. و الحرس الثوري الإيراني متواجد في الميدان اليوم، ويساعد أتباع الأسد. لقد انتشر أفراده في الأراضي السورية للمساعدة على بقاء النظام السوري والمشاركة في ذبح الشعب السوري. والقوات الأجنبية التي كانت أساسية فيما يتعلق باستمتاع الأسد بالقتل تتكلم بلكنة فارسية. إن الطلب من النظام الإيراني المشاركة في إيجاد حلول لسوريا، هو بمثابة دعوة المافيا لترؤس فريق تحقيقات جرائم القتل في إدارة شرطة نيويورك.

إلى جانب إيران، تشكل منظمة حزب الله الإرهابية الذراع الثالث للثلاثي الإرهابي الأسدي. اختطف حزب الله الحكومة اللبنانية، وحول جنوب البلد إلى بؤرة إيرانية للإرهاب. لا يجب الخطأ، عندما يتحدث الوفد اللبناني في هذه القاعة عن سوريا، تلوح الظلال السوداء لحزب الله من ورائه. و رئيس حزب الله حسن نصر الله عضو في المجلس الاستشاري للأسد، ويقدم لطاغية دمشق التوجيه بشأن كيفية ذبح شعبه بشكل أكثر فاعلية. كما قال نصر الله مؤخرا أمام حشد مهلل، فإن سوريا هي شريك عسكري حقيقي لحزب الله. إنها نفس المنظمة التي أعلنت نفسها حامية للبنان. ولا يمكن للعالم أن يتجاهل الواقع المخيف المتمثل في أن حزب الله سيضع قريبا يده على مخزونات الأسد من الأسلحة الكيميائية. يجب على الجميع الانتباه إلى هذا الخطر اليوم وليس غدا. ويلزم اتخاذ إجراءات. الخطوط الحمراء واضحة جدا.

إن الناس في سوريا ليسوا ضحايا عشوائيين لكارثة طبيعية. إنهم ليسوا حالات وفيات مأساوية ناجمة عن المجاعة. وليسوا ضحايا عرضيين للحرب. إنهم الأهداف المتعمدة لنظام وحشي سيرتكب أية جريمة ويتخطى أي خط من أجل التمسك بالسلطة. ليس ثمة فرق وليس مهما لمن ينتمي الشخص، أو ما هي السياسة التي يدعو إليها، أو ما هو الدين الذي يعتنقه، فلا يمكن لإنسان سوي البقاء صامتا أمام ما يجري في سوريا.

ستواصل إسرائيل إعلاء صوتها دفاعا عن شعب سوريا. ونحن نمد يدنا له، ونقدم المساعدات الإنسانية والغذاء والأدوية. لعبر التاريخ أصداء في هذه القاعة اليوم. وواجبنا الأخلاقي واضح. لا تزال المذابح مستمرة، ويتزايد عدد الضحايا ويستمر العنف. أصوات الضحايا تنادينا. يتعين أن نتواجد كلنا هناك من أجلهم.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام (A/66/889) المقدم امتثالا للقرار ٦٦/٢٥٣ باء، الذي اعتمد في ٣ آب/ أغسطس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي مون، والممثل الخاص المشترك، معالي السيد الأخضر الإبراهيمي، على بيانيهما.

إنني آخذ الكلمة استجابة لدعوة الأمين العام الدول الأعضاء للاستفادة من جلسة اليوم للتعبير عن الدعم غير المشروط لمهمة السيد الإبراهيمي. منذ آخر جلسة للجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (أنظر A/66/PV.124)، فإن الحالة في سوريا، كما أشار إلى ذلك كل من الأمين العام والممثل الخاص المشترك، قد تدهورت بشكل أكبر. أصبح الطابع العسكري يغلب على الصراع بشكل متزايد، واستغلته جماعات إرهابية معروفة جيدا. وتم ارتكاب عدد من الأعمال الإرهابية ضد مؤسسات الدولة

والبنية التحتية. وحصلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف.

للأسف، فإن الأطراف السورية، وبدلا من الانخراط بجدية في عملية سياسية بقيادة سورية، اتبعت نهجا عسكريا لتحقيق أهدافها. إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي قد فشلت حتى الآن في معالجة هذه الأزمة، التي تؤثر بشكل متزايد على المنطقة ككل.

أدى الوضع المتدهور أمنياُ، إلى تفاقم المعاناة الإنسانية للشعب السوري. وأضحى أكثر من ٢,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، مع تزايد مضطرد في عدد المشردين داخلياً واللاجئين.

نحن ندين بشدة كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن هوية مرتكبيها. كما ندين بأشد لهجة ممكنة الأعمال الإرهابية التي كانت وما زالت ترتكب ويروج لها في سوريا. وندعو جميع الأطراف، السورية والأجنبية، للنأى بنفسها عن الجماعات الإرهابية وضمان عدم إفساح أي مجال أو تقديم أي مبرر لمثل هذه الأعمال.

في ظل الظروف السائدة في سوريا، هناك حاجة ملحة إلى أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه وأن يبعث برسالة موحدة إلى الأطراف السورية لحثها على الالتزام بحل الأزمة سلميا من خلال عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة لجميع المواطنين السوريين. ليست هناك أي وسيلة أخرى لدفع الأطراف جميعها إلى وقف العنف بكل أشكاله وقفاً دائماً.

ومن أجل مساعدة الأطراف السورية على تغيير مسارها ومعالجة الأزمة بالحوار السياسي, من المهم أن تمتثل الأطراف جميعها داخل سوريا وخارجها امتثالاً تاماُ لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. تؤمن الهند إيمانا راسخا بأنّ من الأهمية بمكان أن تظل الأمم المتحدة منخرطة بقوة مع الأطراف السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في البحث عن سبيل للمضي قدماُ. وفقا لذلك، فقد دعونا باستمرار إلى بذل الجهود الدولية ودعمناها لمساعدة الأطراف السورية على حل الأزمة و تحقيق السلام من خلال الحوار و العمليات السياسية.. ونؤيد أيضا بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الاتجاه.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، ونكرر دعمنا القوي لمهمته. وقد شجعنا بوجه خاص تأكيده أنه ونائبه لن يدخرا جهدا للعمل على إيجاد حل. و نحث كذلك الأطراف جميعها، السورية والأجنبية،على التعاون مع السيد الإبراهيمي بحسن نية حتى تُحل الأزمة السورية من دون مزيد من إراقة الدماء.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الجزائر بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاُ خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، وتقدر بعمق استعداده لتقديم خبرته الواسعة لهذه المهمة الحيوية من أجلإنهاء العنف والمعاناة في سوريا. ونقدم دعمنا الكامل له كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا لسلفه، السيد كوفي عنان، الذي سعى إلى توحيد المجتمع الدولي حول مبادئ أساسية.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في سوريا (A/66/889). تتشاطر الجزائر تماما الآراء الواردة في الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير، وخاصة فيما يتعلق بتغليب الحل السياسي والدور البالغ الأهمية للدبلوماسية في التوصل إلى حل سلمي للصراع في الجمهورية العربية السورية.

يتشاطر وفد بلدي أيضا مخاوف الأمين العام إزاء العسكرة المستمرة للصراع في الجمهورية العربية السورية وعواقبها الإنسانية الوخيمة. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى

جميع الأطراف للتخلي عن الحل العسكري، ووقف الأنشطة العسكرية، والانخراط في الحوار، وحماية المدنيين والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لقد حان الوقت لأن يوحد المجتمع الدولي صفوفه ويبعث برسالة موحدة إلى الأطراف السورية للتراجع عن نهجها العسكري وسلوك السبيل الوحيد لوضع حد للعنف والوصول إلى حل سلمي دائم من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، فيما يتعلق بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاًخاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، أود أن أقول إن من دواعي سرورنا أن نراه يتولى المنصب الجديد. إذا ما وضعنا في الحسبان سمعته الطيبة و خبرته في معالجة المواضيع ذات الطبيعة الحساسة, فإننا واثقون من أنه سيسعى بهمة إلى هدف إيجاد حل سياسي و سلمي شامل للأزمة السورية. جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للعمل بشكل وثيق معه، كما فعلنا مع السيد كوفي عنان في متابعة السياسات السليمة للمساهمة في حل الأزمة الجارية. ونحن نؤيد أي عملية سياسية سلمية، غير منحازة ونزيهة، يقودها السوريون أنفسهم ونحن على استعداد للقيام بدور بناء في هذه العملية. لا يمكن تحقيق المصالحة السياسية الأوسع نطاقا و صيانة الوحدة السياسية والوطنية والاستقرار لسوريا إلا من خلال هكذا عملية.

ليس من شأن استمرار العنف و تبادل الاتهامات والادعاءات التجريمية ألا ينتجا حلاً لأي مشكلة فحسب، بل إنهما يؤججان الحالة ويلهباها أكثر مما هي عليه. وما لم تكن هناك تدابير هادفة للحد من هذه التحركات المدمرة، فلن تكون هناك فرص تذكر لنجاح أي حل سلمي.

هناك أيضا حاجة ملحة إلى أن تعرب جميع الأطراف العالمية والإقليمية ذات التأثير بشكل أو بآخر على هذه المسألة المهمة جدا التي لها تداعيات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، عن رغبتها الصادقة وأن تتخذ إجراءات جادة للشروع في عملية سياسية يقودها السوريون من لإجل إيجاد حل سلمي للأزمة. للأسف، تعكف بعض البلدان على القيام بدور مدمر بدعمها جماعات العنف المسلحة في سوريا، دونما أي مراعاة لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية ولا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تمنع التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. تسعى بعض هذه البلدان بخبث إلى تغيير النظام في سوريا عن طريق التدابير القسرية. من الواضح أن هذا الأمر غير قانوني وتدينه مبادئ القانون الدولي نفسه.

أننا نعتقد أن الشعب السوري وحده هو المخول بتقرير مصيره السياسي. ونشعر بقلق بالغ من العواقب الكارثية للأشكال المختلفة للتدخل الأجنبي في سوريا. ما أدى إلى تفاقم الأزمة في سوريا ليس سوى هذه التدخلات، التي تتخذ شكل إرسالالأسلحة والمعدات المتطورة عبر الحدود للمتمردين والجماعات الإرهابية. ينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أن يدعم بقوة مهمة السيد الإبراهيمي وذلك بتشجيع الأطراف السياسية على الانخراط في حوار سياسي مع الحكومة السورية من أجل تمهيد الطريق إلى عملية سياسية سلمية.

تدعم جمهورية إيران الإسلامية هذه العملية دعماً جاداً, وقد أكدت مجدداُ استعدادها لاستضافة مباحثات بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة.

وفي الختام، أثار ممثل النظام الصهيوني مرة أخرى مزاعم عبثية ولا أساس لها بشأن بلدي. لقد ضاق المجتمع الدولي ذرعا بهذا النظام وسياسته اللاإنسانية والعدوانية والإجرامية

وأنشطته الإرهابية في المنطقة وأماكن أخرى. وهذا هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وذلك هو النظام الذي يهدد مسؤولوه بصورة متكررة، وعلى الرغم من جميع القوانين الدولية ذات الصلة، بمهاجمة بلدي عسكريا. إن هذا هو القرن الحادي والعشرون، وليس القرن التاسع عشر. ومما يدعو إلى السخرية أن يتكلم ممثل نظام يداه ملطختان بالدماء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام لتقريره (A/66/889). اسمحوا لي أن أكرر تهانينا للسيد الأخضر الإبراهيمي على تعيينه ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ونرحب به هنا اليوم. إن أمامه مهمة نبيلة، ولكنها شاقة، لا يمثل الفشل خيارا فيها لأن ذلك سيكون فشلا للمثل العليا ذاتها التي تتبناها الأمم المتحدة.

إن تفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا يعرض الملايين للخطر. ونلاحظ مع الألم أن قضايا الوصول والتمويل ما زالت تعوق الجهود المبذولة لمنع تحول الأزمة إلى كارثة. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل توفر مواد الإغاثة، وخاصة لمن هم في أشد الحاجة إليها.

وستظل الجهود المبذولة لتقديم الإغاثة الإنسانية متعثرة في ظل عدم التوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية، وهو أمر حاسم لمعالجة الأحوال الأمنية والإنسانية المتدهورة. ودون استعادة مظاهر الحياة الطبيعية، لا يمكن للسوريين حتى البدء في إعادة بناء حياتهم المحطمة.

وعلى غرار جميع الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، فإننا نشعر بقلق عميق من أن العنف في سوريا يخرج عن نطاق السيطرة. ويبدو أن الجانبين كليهما يفضلان القتال على المشاركة. وذلك يبعث على الأسى الشديد. ونأمل بإخلاص أن تكون الغلبة لتحكيم العقل. ويجب أن يدرك الطرفان أن العنف لا يولد إلا العنف، وينبغي أن يستثمرا طاقاتهما في العملية السياسية. والحوار الشامل للجميع هو السبيل الوحيد لكي يتمكن السوريون من رسم طريق نحو مستقبل مستقر وآمن ومزدهر. ويجب على الحكومة السورية الوفاء بالتزاماتها أيضا بتهيئة الظروف المواتية لبدء هذه العملية. والاستعمال غير المسؤول والعشوائي وغير المتناسب للقوة من قبل أي طرف يجب أن يتوقف على الفور.

لقد نادت باكستان، من البداية، بإيجاد حل سلمي للصراع بقيادة سورية. ونعتقد أن خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل يوفران أسسا عملية لمثل هذا الحل. وينبغي للمجتمع الدولي معالجة المسألة بعقلية منفتحة وأن يكون مستعدا للتخلي عن المواقف الثابتة. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لوقف العنف. فهذا ليس وقت اتخاذ مواقف أو الدخول في مجادلات. وسندعم جهود الممثل الخاص المشترك كما دعمنا جهود سلفه. وينبغي لجميع الأطراف، داخل سوريا وخارجها، الالتفاف حول السيد الإبراهيمي.

وتعتقد باكستان أن أشد ما تمس الحاجة إليه الآن هو إحياء الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وكما قال الممثل الخاص المشترك في ملاحظاته الافتتاحية، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى لمصالح الشعب السوري. فلنأمل أن ينجح الممثل الخاص المشترك في الجمع بين الأطراف لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية ووضع حد للحلقة المفرغة من الموت والدمار على الفور. وفي سياق القيام بذلك، فإنه سيجد في باكستان شريكا ثابتا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للكلام وشرح وجهة نظهر كندا بشأن الأزمة السورية.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أظهرنا، بعد تعيين المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان في وقت سابق من هذا العام، ترغب كندا اليوم في أن تؤكد دعمها المطلق للسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في جهوده لوضع حد للعنف في سوريا وإيجاد سبيل للمضي قدما كي تترسخ عملية سياسية يقودها السوريون وتسفر عن التوصل إلى حل للصراع.

تأسف كندا لاستمرار العنف في سوريا. والكنديون يشعلون بقلق بالغ إزاء ارتفاع حصيلة القتلى والعدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخليا وتأثير الأزمة على البلدان المجاورة. ونحن قلقون من أن يشعل تصاعد العنف التوترات الطائفية ومن أن استمرار عدم الاستقرار يوفر تربة خصبة لتوسيع الشبكات الإرهابية. وكندا قلقة جدا أيضا من أن تُستخدم في هذه البيئة شديدة التقلب، وهي بيئة نعرف أنه توجد فيها مخزونات أسلحة كيميائية، هذه الأسلحة في تأجيج العنف الوحشي الذي نشهده حاليا.

وكندا تدعو مجلس الأمن إلى فرض جزاءات اقتصادية قاسية وملزمة على سوريا، في محاولة للضغط على نظام الأسد لإنهاء حملته الإرهابية العنيفة ضد شعبه والسماح بحدوث عملية انتقال سياسي شاملة للجميع ويقودها السوريون. وتدعو كندا روسيا والصين، اللتين وفرتا الحماية لنظام الأسد من الجزاءات الدولية، إلى التخلي عن هذا المسار والعمل مع بقية المجتمع الدولي لاستخدام تأثيرهما على سوريا للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة. وكندا تدعم جهود الشعب السوري الرامية إلى بناء سوريا الحرة والديمقراطية والتعددية التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأؤكد للجمعية أن كندا ستستمر في القيام بدور ريادي في توفير المساعدة الإنسانية للشعب السوري، بعد أن قطعت بالفعل التزاما بتقديم نحو ١٨ مليون دولار لمساعدة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من ضحايا العنف المؤسف الذي يتعرضون له على أساس يومي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند. وقد طلب العديد من الممثلين ممارسة حقهم في الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن ما قاله السياسي البريطاني تشرشل من أن الإمعان في فهم الماضي يقود إلى رؤية أفضل للمستقبل هو إلى حد ما دقيق. لكن الممثل الإسرائيلي قد أوقع نفسه في ورطة عندما اقتبس قولا منسوبا لتشرشل لأن التطبيق السليم لهذا القول كان يجب أن يقود الممثل الإسرائيلي إلى اقتباس مضمون وعد بلفور، وهو أيضا سياسي بريطاني شارك في زرع الكيان الإسرائيلي في فلسطين وفي التصرف بمصير وطن وشعب في فلسطين.

وتنازل عما لا يملك لمن لا حق له في شيء، وقادم من أصقاع العالم بفعل جرائم لا علاقة للعرب بها، لا من قريب ولا من بعيد. ومدفوع بموجب أجندات وأسباب تخدم فكره الاستعماري العدواني الذي يسمى بالصهيونية. إذا النظرة إلى الماضي تساعدنا على استشراف حقيقة ثقافة الإرهاب الإسرائيلية، وهي ثقافة شغلت أجندة هذه المنظمة الدولية على مدى آلاف ساعات العمل وعلى مدى أجيال من الدبلوماسيين الذين تلاحقوا وتتالوا على تلك المقاعد التي نجلس عليها جميعا على مدى عقود من الزمن.

إن عدم الاستقرار في منطقتنا ونشوب الحروب وانتشار ثقافة الإرهاب كل ذلك له عنوان واحد هو الإرهاب الإسرائيلي الذي أصاب شرائح واسعة في المنطقة وخارجها

بآفة التطرف الصهيوني وثقافة عدم تقبل الآخر، وهما آفتان ليستا وليدة ثقافات وحضارات المنطقة.

إن المندوب الإسرائيلي الذي أعطى الانطباع وهما أو واهما أنه عاشق ولهان للشعب السوري وأنه حزين لآلامه، قد تناسى أن بلاده لا تزال تحتل الجولان السوري منذ العام ١٩٦٧، وتذيق شعبنا الرازح تحت الاحتلال فيه ويلات هذا الاحتلال من سجن و اضطهاد وقتل وتشريد. هناك الآن في سوريا نصف مليون نازح سوري من الجولان ينتظرون العودة إلى مدنهم وقراهم تطبيقا لقرارات هذه المنظمة الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، ومئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة.وبدلا من امتثال حكومات إسرائيل المتعاقبة لتلك الترسانة الدولية من القرارات القاضية بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، فإن هذه الحكومات الإسرائيلية أدارت أو ضربت عرض الحائط بكل ما هو قانون دولي ورفضت كما تعلمون جميعا الانخراط في مسيرة السلام التي تؤيدها كل الدول الأعضاء.

إن الوقاحة الإسرائيلية ما كانت لتستمر في هذه المنظمة الدولية بتلك الجرأة والصلف لولا الدعم والمساعدة المقدمان من قبل حماة إسرائيل في هذه المنظمة الدولية ورعاة إرهابها وشذوذها عن القانون.

السيد سلام (لبنان): أنتهز هذه الفرصة لأرحب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثا خاصا مشتركا للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية، ونتمنى له النجاح، كل النجاح في المساعدة على توقيف دورة العنف في سوريا الشقيقة. إنها مناسبة أيضا أعيد فيها التأكيد على حرصنا على وحدة سوريا وسيادتها وأمن شعبها وسلامة أبنائها.

إنه من سخرية الأقدار أن يأتي ممثل الدولة صاحبة السجل الأكبر في انتهاك القانون الدولي واحتلال أراضي الغير، وعدم احترام عشرات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة، أن يمنح نفسه حق إعطاء الدروس في مجال حقوق الإنسان، بينما تقارير الأمم المتحدة و منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، لا بل منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية مثل بتسليم وغيرها، كلها حافلة بوقائع ممارساته البشعة ضد حقوق الإنسان إن في فلسطين المحتلة أو في الجولان السوري المحتل، أو في لبنان.

إن وفد بلدي لم ينطق ولا ينطق إلا باسم المبادئ التي دافعت عنها حكومات بلدي المتعاقبة طويلا وهي مبادئ القانون الدولي وأحكامه وشرعة هذه المنظمة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في الحرية والديمقراطية والكرامة.

السيد نتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن هجمات الممثل السوري الدنيئة على بلدي اليوم، ما هي إلا محاولة يائسة أخرى لتحويل الانتباه عن المسائل الحقيقية المطروحة أمامنا. تشكل انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في سوريا تهديدا خطيرا لاستقرار ذلك البلد ومجمل المنطقة.

تتشاطر إسرائيل مرة أخرى قلق المجتمع الدولي البالغ بشأن الحالة المؤلمة في سوريا. كما هو الحال دائما، نحن على أهبة الاستعداد للعمل مع جيراننا من أجل تعزيز السلم والاستقرار والحرية في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.